

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٧

فرض ضريبة دمغة صحفية لصالح معاشات
واعانات الصحفيين

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تفرض ضريبة دمغة صحفية بطبقا للأحكام وبالفئات الواردة في هذا القانون ويتم تحصيل هذه الضريبة عن طريق لصق طوابع، وتوول حصيلتها إلى صندوق معاشات واعانات الصحفيين .

(المادة الثانية)

يخضع لضريبة الدمغة المشار إليها كل تعامل مع المؤسسات الصحفية القومية وجميع الدور والمنشآت الصحفية والوكالات الإعلانية التابعة لها وجميع الصحف والمجلات التي تصدر عنها ، ووكالات الأنباء وفروعها التي تعمل في جمهورية مصر العربية ، وذلك وفقا للقواعد المقررة في المادة الثالثة من هذا القانون .

(المادة الثالثة)

يكون لصق طوابع الدمغة الصحفية بالفئات وعلى الأوراق الآتية :

١ - قرشان على كل صفحة من صفحات الدفاتر المسجلة الخاصة بالمؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء ، وتلتزم بها الجهة صاحبة الدفاتر .

٢ - جنيه واحد على البطاقات الصحفية عند استئجارها أو تجديدها وعلى اشتراكات المواصلات التي تمنع للصحفيين من جهة عملهم ، ويلتزم بها صحفي .

٣ - خمسة قروش على كل تذكرة من تذاكر الحفلات ذات الایراد التي تقييمها نقابة الصحفيين أو احدى دور الصحافة أو وكالات الأنباء وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية ويلتزم بها مشتري التذكرة .

٤ - جنيهان على التصريح الصادر للصحفي بالسفر إلى الخارج وتلتزم بها جهة العمل اذا كان السفر خاصاً بالعمل والا التزم بها صحفي .

٥ - عشرة جنيهات على تصريح العمل للصحفي بالخارج ، ويلتزم بها الصحفي .

٦ - جنيه على كل عقد سنوي أو دوري من عقود الإعلان التي تكون المؤسسات الصحفية أو الوكالات الإعلانية التابعة طرفاً فيها ويلتزم بها صاحب الإعلان .

٧ - خمسة جنيهات على عقد العمل الخاص بالصحفي في المؤسسات الصحفية القومية ودور الصحافة بصفة عامة ووكالات الأنباء وفروعها التي تعمل في جمهورية مصر العربية ، وتلتزم بها الجهة المتعاقدة مع الصحفي .

٨ ... عشرة جنيهات على كل طلب من طلبات القيد بجدول نقابة الصحفيين وعلى كل طلب من طلبات التغيير أو التعديل في ذلك ، ويلتزم بها الصحفي .

٩ - ألف جنيه على الترخيص باصدار صحيفة يومية ، وثلاثمائة جنيه على الترخيص باصدار أية صحيفة أخرى ، ويلتزم بها صاحب الترخيص .

١٠ - واحد في الألف بحد أدنى خمسون قرشا من أجر النشر الذي تتولاه احدى الجهات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون وبحد أقصى مائة جنيه وذلك بالنسبة إلى الإعلانات التي تنشر فيما يطبع ويوزع في مصر من الصحف والمجلات ، ويلتزم بها صاحب الإعلان .

ويعنى من الضريبة الإعلانات الآتية :

(أ) الإعلانات التي تصدر بقصد الإعلام بأوامر السلطة العامة ، أو لتنبيه الجمهور إلى تنفيذ القوانين واللوائح ، أو التوعية العامة ، بما في ذلك الإعلانات الصادرة من إدارات السياحة والاستعلامات

الحكومية .

(ب) إعلانات التحذير .

(ج) الإعلانات الخاصة بالبيع الجبارة .

(د) الإعلانات الخاصة بالانتخابات .

(هـ) إعلانات طالب الحصول على عمل .

(و) إعلانات الوفاة .

(ز) الإعلانات الخاصة بتنظيم العمل بالمنشآت .

(ح) الإعلانات عن المفقودين .

(ط) إعلانات الجمعيات الخيرية .

(المادة الرابعة)

تولى نقابة الصحفيين تحصيل قيمة طوابع الدفعات المشار إليها وتودعها صندوق معاشات وأعافات الصحفيين .

(المادة الخامسة)

يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه ، مع الحكم بالزامه بأن يؤدي لصالح صندوق معاشات وأعافات الصحفيين مثل قيمة طوابع الدمعة التي تختلف عن أدائها .

(المادة السادسة)

يصدر وزير العدل بالاتفاق مع رئيس المجلس الأعلى للصحافة قراراً بتحويل بعض العاملين بالمجلس صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، ويكون لهم حق التفتيش على الأوراق والدفاتر المنصوص عليها فى البند (١) من المادة الثالثة من هذا القانون .

(المادة السابعة)

يلغى القانون رقم ٥٥١ لسنة ١٩٥٤ بانشاء طوابع دمعة لصالح صندوق معاشات وأعافات الصحفيين ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربى الآخر سنة ١٤٠٨ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٧)

حسني مبارك